الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

فرنسا تسعى لجمع 6 مليارات يورو إضافية من الضرائب

باريس ـ رويترز: قال وزير الميزانية الفرنسي جيروم كاويزاك انه على الحكومة رفع حصيلة الضرائب بواقع 6 مليارات يورو العام المقبل لسد عجز الميزانية.
وكان الرئيس فرانسوا هولاند قال انه يريد من الحكومة ان تركز على خفض الإنفاق لا زيادة الضرائب بعد ان فرض ضرائب جديدة بالمليارات بعد تقلده السلطة العام الماضي.
وقال وزير الميزانية الفرنسي ان الحكومة تواجه عجزا يصل الى 6 مليارات يورو (7,90 مليارات دولار) في ميزانية 2014 اذ ينتهي العمل حينئذ بضرائب استثنائية ومؤقتة فرضت العام الحالي.

خبراء: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الجديدة يصطدم بالتعقيدات

2012 كان عاما هادئا نسبيا فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الجديدة التي بدأ سريانها، الا ان مجلس معايير المحاسبة الدولية قد أصدر عددا من المعايير الجديدة المهمة ومسودة المعايير التي سيسري تطبيقها خلال السنوات القادمة والتي تحتم على قطاعات الأعمال ان تتفهم تأثيرها من الآن.
وعلى الرغم من بدء سريان بعض هذه المعايير اعتبارا من 2013 الا ان الأثر المحتمل لتلك المعايير ومسودة المعايير المقترحة سيتطلب من الشركات ان تقوم بمراجعة عملية حصر المعلومات المالية لديها استعدادا لتطبيق تلك المعايير عند بدء سريانها دون اختلال وهذا يستدعي من الجهات الرقابية بذل قصارى جهدها في عملية الرقابة وتوفير الكوادر اللازمة.
وفي استطلاع لـ «الأنباء» لمجموعة من الخبراء حول

مستقبل جديد للمعايير المحاسبية انطلاقا من 2013

مدى قدرة الشركات والبنوك على الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية التي سيتم تطبيقها في 2013 أجمعوا على ان الالتزام بالمعايير الدولية أمر مرفوض رغم بعض التعقيدات التي تتضمنها والتي تستدعي كوادر محاسبية مواكبة لهذه التطورات.
ودعا أغلبيتهم الى ضرورة توفير كوادر متخصصة، مشيرين الى ان الساحة المالية الكويتية تفتقر لهذه الكوادر فيما طالب محاسبون بضرورة انشاء نقابة مستقلة تشرف على الرقابة المحاسبية وفيما يلي التفاصيل:

توقع مراقب محاسبي لأحد البنوك المحلية رفض ذكر اسمه أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS9) سترفع متطلبات رأس المال في القطاع المصرفي، وستؤثر القوانين الجديدة على التسعير بشكل أكبر، وبالتالي سينعكس ذلك على زيادة في متطلبات رأس المال.
وأشار الى ان تعقيدات الصفقات المالية واعداد التقارير المالية تجعل من الأهمية اطلاع معدي البيانات المالية على آخر التطورات في المعايير، ليس للتمكن من تكييف بياناتهم المالية بما يتلاءم مع المعايير الجديدة فقط، بل كذلك للتمكن من تقديم النصائح للإدارات والمديرين بشأن الحلول البديلة الممكنة بموجب المعايير والتطورات المستقبلية والآثار الممكنة على موقع الشركة المالي والنتائج التشغيلية.
من جانبه، قال رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب محمد الهاجري ان المعايير المحاسبية أصبحت من التعقيد ما يستدعي ان توفر كوادر مؤهلة بالإدارة المالية وأقسام المحاسبة والتأكيد على الالتزام بهذه المعايير.
وأكد على انه من باب أولى ان تكون الجهات الرقابية على درجة أعلى من الكفاءة، مشيرا الى ان هذا ينطبق على وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال التي تدعو عبر بياناتها الى ضرورة الانصياع الى المعايير والالتزام بها.
وشدد الهاجري على أهمية الرقابة على المعايير لأنها معرضة للتلاعب بها من منطلق أنها تستهدف خدمة المستثمرين الصغار وليس أصحاب الشركات والملاك.
وأشار الى ان الكويت من أولى الدول العربية التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية من بداية سنة 1990، موضحا انه على مدى أكثر من عقدين الى اليوم جد تغيير كبير على المعايير المحاسبية الدولية وزادت عملية تعقيدها.
وعلى صعيد متصل، قال الهاجري ان عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الجديدة والتي دخلت حيز التنفيذ مع بداية سنة 2013 لن تكون سلبية وفي ذات الوقت لن ترتقي الى المستوى المتميز وعزا ذلك الى شح الكوادر الرقابية. وشدد على ضرورة النهوض بالمهام الرقابية بكل حيادية وموضوعية وشفافية وكفاءة مهنية عالية ومواكبة التطورات المتسارعة في حقول الرقابة المالية ورقابة الأداء والاستفادة من التقنيات والأساليب الحديثة في انجاز الأعمال بمزيد من الفاعلية والجودة.
ودعا الى ضرورة ان تكون هناك نقابة مهنية مستقلة لمراقبي الحسابات لضمان جودة الرقابة وشفافيتها، مشيرا الى ان مهنة مراقب المحاسبة تختلف عن خريجي المحاسبة.

● منى الدغيمي

الوزارة أقرّت وجوب تطبيقهما بعد أن قوبلا بالرفض من قبل العديد من الشركات

«التجارة» تأكدت من مشروعية قراري 510 و511 لسنة 2011 بشأن الأموال التي تبقيها شركات التأمين لديها في الكويت

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» عن أن وزارة التجارة والصناعة تأكدت من مدى مشروعية القرارين الوزاريين رقم 510 و511 الصادرين في 2011، مشيرة الى ان الوزارة استشارت الإدارة القانونية لديها في هذا الشأن حيث اقرت الأخيرة مشروعية القرارين ووجوب تطبيقهما.
وأضافت المصادر ان القرار الوزاري رقم 510 لسنة 2011 بشأن الأموال التي تبقيها شركات التأمين لديها في الكويت وكذلك القرار الوزاري رقم 511 لسنة 2011 بشأن ضوابط تأسيس شركات التأمين وإعادة التأمين قد قوبلا بالرفض من قبل العديد من شركات التأمين العاملة في السوق المحلي، حيث ترى هذه الشركات عدم مشروعية القرارين لتحسم الوزارة هذه المسألة بمشروعيتهما ووجوب تطبيقهما.
ولفتت المصادر الى ان هناك تقارير اقتصادية متخصصة اكدت ان صناعة التأمين بالكويت بحاجة ماسة إلى اصلاحات مما جعل وزارة التجارة والصناعة تصدر هذين القرارين في عام 2011 لتعزيز مستوى القطاع.
وأشارت المصادر الى ان القرار الوزاري رقم 511 لسنة 2011 والذي تضمن زيادة في متطلبات رأس المال للشركة التي يتم تأسيسها قد شكل عائقا امام دخول الشركات الجديدة في السوق المحلية، مما قد يؤدي كذلك إلى خروج بعض الشركات ذات رؤوس الأموال الصغيرة من السوق في حال إخفاقها في التوافق مع هذه التشريعات.
وأشارت المصادر إلى أن صناعة التأمين بحاجة إلى المزيد من الإصلاحات على الصعيد التنظيمي.

● عاطف رمضان

بقيمة 2,55 مليار دولار

«الرقابة المالية» توافق على صفقة «قطر الوطني ـ سوسيتيه جنرال»

NSCB
الوطني QNB
بنك قطر الوطني
البنك الأهلي سوسيتيه جنرال

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية موافقتها رسميا على عرض الشراء الاجباري المقدم من بنك قطر الوطني لشراء 100٪ من اسهم البنك «الأهلي لسوسيتيه جنرال ـ مصر» بسعر 38,65 جنيها للسهم الواحد، وبقيمة إجمالية تصل إلى 2,558 مليار دولار.
وذكرت الهيئة، في بيان تلقت وكالة أنباء الشرق الأوسط نسخة منه أن فترة سريان العرض ستستمر لمدة 20 يوم عمل تبدأ من اليوم التالي لتاريخ اعلان عرض الشراء وذلك ابتداء من اليوم الثلاثاء حتى نهاية جلسة تداول يوم الاثنين الموافق 25 مارس المقبل. وطالبت الهيئة حملة الأسهم محل عرض الشراء الراغبين في بيع أسهمهم من خلال هذا العرض باصدار أوامر لبيعها الى شركة بلتون لتداول الأوراق المالية.
ويبلغ الحد الادنى لتنفيذ عرض الشراء 51٪، ويتم التنفيذ بالبورصة المصرية خلال خمسة أيام عمل تالية على الأكثر من تاريخ انقضاء فترة سريان العرض.
يشار إلى أن شركتي جي بي كورجان ليمتد وكيو إن بي كابيتال هما المستشاران الماليان للصفقة، فيما تعتبر شركة بلتون لتداول الأوراق المالية السمسار مقدم العرض.
وكان بنك قطر الوطني قد تقدم في 30 أغسطس الماضي بطلب رسمي للبنك المركزي المصري للاستحواذ على حصة تصل إلى 77,17٪ من أسهم البنك الأهلي سوسيتيه جنرال والتي تمثل حصة بنك سوسيتيه جنرال الفرنسي في البنك.
وتمثل هذه الصفقة خطوة مهمة في إستراتيجية بنك «قطر الوطني» للتوسع الخارجي وتمثل أكبر عملية استحواذ في تاريخ المجموعة الذي يمتد على مدى 48 عاما من العمل المصرفي، وتصل قيمة عرض شراء 100٪ من أسهم البنك الأهلي سوسيتيه جنرال ـ مصر إلى 2,558 مليار دولار، كما أن السعر الذي سيتم عرضه على جميع حاملي الأسهم سيتم تحويله الى المعادل بالجنيه المصري حسب سعر الصرف السائد بتاريخ تسجيل عرض الشراء الإلزامي لدى الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر.
ويبلغ رأسمال البنك الأهلي سوسيتيه جنرال ـ مصر 4,4 مليارات جنيه موزعة على 443,5 مليون سهم بقيمة اسمية قدرها 10 جنيهات للسهم الواحد، وتملك صناديق استثمار ومستثمرون أفراد بالبورصة المصرية حصة 8,22٪ الأخرى.
واستحوذ البنك الأهلي سوسيتيه جنرال المملوك لبنك سوستيه جنرال الفرنسي على بنك مصر الدولي في عام 2005 بقيمة 1,6 مليار جنيه قبل أن يندمج معه لتكوين كيان مصرفي واحد هو البنك الأهلي سوسيتيه جنرال ـ مصر.
وبالإشارة الى الاعلان المنشور على شاشات التداول بتاريخ 10 فبراير الجاري والخاص بايداع عرض شراء اجباري بالهيئة وفقا لأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 المقدم من بنك قطر الوطني شركة مساهمة قطرية لشراء عدد 443,535,902 سهم والتي تمثل نسبة 100٪ من أسهم البنك بسعر 38,65 جنيها للسهم الواحد، ورد بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية بخصوص عدم ممانعة الهيئة على نشر عرض الشراء الاجباري المقدم من بنك قطر الوطني.

دعت إلى توفير القيمة المضافة للاقتصاد وبناء ثروات جديدة حقيقية

«جلوبل إيكونوميكس»: التوسع في الأنشطة التوزيعية والتسويقية على حساب الإنتاج والابتكار سيعمق الأزمة المالية العالمية

دعا الخبير الاقتصادي أدير تيرنر، الرئيس السابق لهيئة الخدمات المالية البريطانية وعضو مجلس اللوردات البريطاني، إلى إعادة النظر ومراجعة السياسات والأيديولوجيات والمعتقدات التقليدية الخاصة بتعظيم النمو الاقتصادي لتحقيق الرفاهية، وما يرتبط بذلك من وسائل لتحقيق تلك الأهداف، والتي تمثلت في الاعتماد المفرط على الأسواق المالية كوسيلة لمتابعة تحقيق النمو الاقتصادي.
وأرجع تيرنر أسباب الأزمة المالية التي تهدد الاقتصاد العالمي منذ عام 2008 إلى قصور النظرية الاقتصادية الكلاسيكية.
ورأى أن الانطلاق من هذه الكبوة يكمن في إعادة رسم خريطة القوى الاقتصادية العالمية، وميلاد نظام اقتصادي عالمي جديد يطور من الاقتصاد الرأسمالي، الذي تعد الأزمات والتقلبات الاقتصادية جزءا من بنيانه.
وشدد تيرنر، في مقال تحليلي حديث نشرته دورية «جلوبل ايكونوميكس» البريطانية على أهمية، بل وأولوية تحقيق العدالة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والعالمي قبل تحقيق النمو المالي والاقتصادي، معتبرا ان «العدالة قبل النمو» هي القاعدة التي يجب ان تنطلق منها الحلول الممكنة لأزمة الاقتصاد العالمي الراهنة.
وقال الخبير الاقتصادي البريطاني في مقاله الذي حمل عنوان «الاقتصاد بعد الأزمة: الأهداف والوسائل»، والذي يقدم فيه رؤية تحليلية للسيناريوهات المطروحة حول تداعيات أزمة الاقتصاد العالمي، والحلول الممكنة انه: «منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008، والعالم يعيش تداعياتها، من خلال نمو اقتصادي يعكس حالة من التعافي الهش، الذي تؤكده تقديرات صندوق النقد الدولي»، لافتا الى ان الظروف الاقتصادية الحالية تضع صانع السياسة في كل من أوروبا والولايات المتحدة في موقف صعب، من خلال ضعف القطاع المالي بهما وحاجته للدعم من قبل الحكومات، التي تعاني هي الأخرى مشكلات حادة في جدارتها المالية، وارتفاع حجم مديونياتها التي تفجرت أخيرا، مشيرا الى حاجة القطاع الإنتاجي إلى العون لتحريك الطلب الداخلي، والإسهام في زيادة الصادرات لسد العجز في الموازين التجارية، وتخفيف حدة البطالة التي تزيد منذ حدوث الأزمة المالية العالمية.
بدأ اللورد تيرنر مقاله بتقديم رؤية نقدية حول هيكل القطاع المالي، وهاجم صناعة الخدمات المالية، ووصفها بأنها «عديمة الفائدة اجتماعيا»، كما تعرض للفرضية السائدة قبل حدوث الأزمة العالمية الاخيرة التي تذهب إلى أن تعظيم النمو الاقتصادي ـ سواء في الناتج المحلي الإجمالي، أو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي ـ من شأنه أن يؤدي مباشرة إلى زيادة مستوى الرفاهة والرعاية والسعادة، ووصفها بأنها فرضية لا تستند إلى أي أدلة تجريبية لتدعيمها، وأن ما شهدته الاقتصادات الغربية المتقدمة يفيد بأنه لا يمكن القول بحتمية أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة كبيرة ومستمرة في مستوى الرفاهة.
وأرجع تيرنر حدوث الأزمة والتداعيات المترتبة إلى الاختلال في هيكل الاقتصادات، حيث اعتمدت على التوسع في ممارسات الأنشطة التوزيعية والتسويقية على حساب الأنشطة الإنتاجية والابتكارية التي لها النصيب الأكبر في خلق القيمة المضافة للاقتصاد، وخلق ثروة جديدة.
من ناحية أخرى، يرى تيرنر أن سياسات التوزيع اتسمت بعدم المساواة، واتجه توزيع الثروة والدخل نحو طبقة الأغنياء، ورأى ذلك سببا رئيسيا في إثارة مشاعر السخط، التي تلعب دورا محوريا في تبديد ثمار النمو الاقتصادي، حيث يعتقد تيرنر في أنه على الرغم من أن عدم المساواة أمر ضروري لتحقيق فاعلية أداء اقتصاد السوق، وتوفير الحوافز اللازمة للاستثمار والنمو ـ طبقا لما تذهب إليه النظريات الكلاسيكية الجديدة ـ فإن عدم المساواة المفرط قد يسفر عن تدمير النمو، وأن المساواة هي أحد العوامل المهمة في تعزيز النمو، وتحقيق استمراريته في الأجل الطويل.
من جهة أخرى، سلط تيرنر الضوء على آلية تحقيق النمو الاقتصادي السائدة، قبل حدوث الأزمة المالية العالمية، وما ارتبط بها من وسائل تركزت في تكثيف النشاط المالي، وابتكار وتطوير منتجات مالية، وابتكار أدوات تمويلية جديدة لتحقيق الأرباح ومعالجة المشكلات المالية والاقتصادية.
ثم أبرز كيفية إسهام تلك الآلية في إحداث الأزمة المالية العالمية، مبينا ان الانتشار الكبير الخارج عن حدود الرقابة للكثير من المشتقات المالية قاد إلى قصور المعلومات المتعلقة بحجم المخاطر لدى جميع اللاعبين في الأسواق المالية، سواء كانوا منظمين أو متعاملين، حيث لم يكن أحد قادرا على التنبؤ بحجم الأضرار، ومدى انتشارها، في حال إفلاس أو عدم قدرة أحد كبار المستثمرين على السداد، كما أدى تجاهل الوضع الائتماني الهش لمعظم المدينين، وعدم التحقق من البيانات المدخلة على النماذج الرياضية في الكثير من الأحيان، إلى خداع وتضليل المتعاملين.
وخلص تيرنر إلى ان أهم الدروس المستفادة من التعرض للأزمة المالية العالمية يتمثل في أن قضية عدالة التوزيع والمساواة هي قضية اقتصادية لها أبعاد سياسية لابد أن تؤخذ في الحسبان، حتى تتحقق الكفاءة الاقتصادية لسياسات عدالة التوزيع، كما أن سياسات عدالة التوزيع لابد أن تظهر آثارها الاجتماعية لضمان استمرار النمو الاقتصادي على المدي الطويل.

● محمد البدري

ارتفاع السياح اليابانيين إلى مصر بنسبة 41,1٪

التقى وزير السياحة المصري هشام زعزوع وفدا من السائحين اليابانيين بمنطقة مقابر العمال المجاورة لأهرامات الجيزة، وذلك بحضور محافظ الجيزة د.علي عبدالرحمن، ومحافظ الأقصر السفير عزت سعد.
وفي هذا السياق، قال زعزوع: «أن تواجدنا برفقة محافظ الجيزة ومحافظ الأقصر في منطقة جبانات بناة الأهرام بصحبة وفد ياباني يبعث أشارات إيجابية للأسواق المصدرة للسياحة الثقافية وعلى رأسها اليابان»، مشيرا إلى أهمية التركيز على منتج السياحة الثقافية بعد انحسار الطلب على هذا المنتج نظرا لما شهدته البلاد من تداعيات ما بعد الثورة، مضيفا أن مصر كنز تراثي وثقافي يكاد يتفوق على نظائره في بلدان العالم أجمع.
وكشف وزير السياحة المصري عن تحسن ملحوظ في الحركة السياحية الوافدة من اليابان فقد وصلت أعداد السائحين الى 39008 سياح عام 2012 مقارنة بـ 27635 عام 2011 بزيادة تقدر بـ 41,15٪، منوها الى أن الفترة القادمة ستشهد حملات إعلانية مشتركة ورحلات تعريفية لمنظمي الرحلات وعقد ورش عمل بين شركات السياحة اليابانية والمصرية.
وشدد على ضرورة مجابهة ظواهر السلوكيات السلبية التي يتعرض لها السائح في تعاملاته طوال رحلته بالمقصد السياحي، منوها الى ضرورة زيادة الوعي السياحي لدى المواطنين باعتبار أن السياحة ركيزة قوية للاقتصاد القومي.
وأكد زعزوع على التعاون الوثيق بين وزارتي السياحة والطيران على النحو الذي يدفع عجلة السياحة الوافدة للبلاد، منوها الى أن قيام شركة مصر للطيران بإطلاق رحلتين أسبوعيا الى أوزاكا بالإضافة إلى 3 رحلات إلى طوكيو مما يدعم السياحة الوافدة من اليابان ويعد فاتحة خير للسياحة المصرية في استرداد عافيتها من جديد.

● القاهرة ـ هناء السيد

«ديلويت»: الابتكار أساس نمو الشركات في العقدين المقبلين

أكدت دراسة صادرة عن مؤسسة «ديلويت» حول اتجاهات جيل الالفية (الجيل الصاعد المولود ابتداء من أوائل ثمانينيات القرن الماضي) أن 78٪ من قادة المستقبل للشركات في العالم يعتبرون أن الابتكار أمر ضروري لتنمية الشركات.
حيث قال: ان 84٪ من قادة المستقبل، إن الابتكارات في الشركات ذات تأثير إيجابي على المجتمع، فيما يشعر 65٪ أن نشاطات شركاتهم تفيد المجتمع بطريقة ما، ويعتقد حوالي نصف المشاركين (45٪) أن الشركات هي الدافع الأساسي للابتكارات الأكثر إيجابية من حيث التأثير على المجتمع، مقارنة مع الحكومة (18٪) والهيئات الأكاديمية (17٪).
ووفقا لدراسة «ديلويت» يعتقد 39٪ من المشاركين أن التشجيع ومكافأة الموظفين للأفكار الإبداعية هو مطلب أساسي للتوصل إلى الابتكار، في حين يعتبر20 ٪ فقط أن شركاتهم تمارس هذا الأمر، واعتبر 34٪ أن توفير وقت للموظفين يكرس للتعلم والابتكار هو مفتاح للتوصل إلى بيئة ابتكارية، مقابل 17٪ فقط يجدون هذه الاستراتيجية في مكان عملهم، ويعتقد 42٪ أن تشجيع التفكير الابداعي على كل مستويات المؤسسة أمر مهم.